

تقضية اليوم

خطة فيلتمان. السنيورة
لمحاصرة ميقاتي

فجأة صدر اتهام أميركي بحق المصرف اللبناني - الكندي. توجه حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، إلى الولايات المتحدة الأميركية، وعاد منها بصفقة. المؤكد أن الخطوة ليست معزولة، بل تأتي في سياق خطة مواجهة لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، إن تألفت. فما هي الحلقات المقبلة؟

إبراهيم الامين

النقاش الذي لن يتوقف بشأن أوضاع القطاع المصرفي في لبنان، لا يمنع التدقيق في حقيقة الأمور. ثمة مثال قوي حولنا. معمر القذافي يرتكب أكبر مذبحه بحق شعبه، والناس تواقون إلى إجراءات عاجلة لإنهاء المجزرة. لكن الولايات المتحدة لا تريد القيام بشيء قبل ضمان الثمن سلفاً. وفي لحظة معينة، هي التي تقرّر إن كان الرجل يستحق الإعدام أو أن العفو يشمل. في لبنان شكوك من المؤسسات المالية الدولية في حقيقة عناصر القوة في القطاع المصرفي اللبناني. لكن الولايات المتحدة الأميركية تحتفظ لنفسها بحق المبادرة. قررت اليوم أن الورقة قابلة للاستخدام. وبعد المفاجأة الكبرى التي واجهتها بإسقاط حكومة سعد الحريري، استغلت الولايات المتحدة

تأخر قيام حكومة فريق المعارضة السابقة لالتقاط الأنفاس ووضع استراتيجية جديدة في مواجهة مجموعة من الأمور. لكن قاعدة العمل الأميركية التي قرر الناطق باسمها في الشأن اللبناني، السفير جيفري فيلتمان، اعتمادها، هي التي يعمل على أساسها سعد الحريري و14 آذار اليوم، وعنوانها: صولدا! وبحسب متصلين بالعاصمة الأميركية، وكذلك بحسب تسريبات من لا يمكنهم كتم السر، فإن فيلتمان يقود المعركة مع فريق لبناني يضم الرئيس فؤاد السنيورة وسفير جعجع، بينما تعمل معه في الولايات المتحدة مجموعة تقنية، يديرها أحد الموالين لإسرائيل والمقرّب من 14 آذار، ستيوارت ليفي، المسؤول عن مكافحة الجرائم الإرهابية على الصعيد المالي، وهو أبرز المحافظين الجدد الذي بقي في منصبه رغم خروج

الرئيس جورج بوش من الحكم. وإلى جانب القرار السياسي الذي أبلغ إلى الرئيس المكلف نجيب ميقاتي أن واشنطن ستكون في مواجهة حكومته إن لم يلتزم تماماً بالقرارات الدولية، وخصوصاً ما يتعلق بالقرار 1559 والمحكمة الدولية، فإن فيلتمان يشر سلسلة خطوات على الصعيد المالي، مستنداً إلى ملفات كبيرة أعدها الرئيس السنيورة وفريقه في بيروت. ملفات تتعلق بموقع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وبعده من المصارف اللبنانية التي يعتقد السنيورة أنها تدير «الأموال الخاصة بالشيعة في لبنان والمنطقة، والتي يقول الأميركيون إن حزب الله يستفيد منها»، على حد تعبير مصدر رفيع معني. وعندما تقرّر وضع المصرف اللبناني - الكندي على لائحة تجعله في موقع حرج، جرى الاتصال برياض سلامة



المسؤولون الأميركيون، ومنها أنه هو من تولى قبل خمس سنوات مساعدة النظام في سوريا على كيفية مواجهة العقوبات الأميركية، وأنه عمل على تسهيل انتقال مليارات الدولارات من سوريا إلى لبنان، ووفر التغطية لأعمال غير شرعية قامت بها مجموعة مصرف

الذي ترأس وفداً وتوجّه مباشرة إلى وزارة المال الأميركية، ليكون هناك أمام مفاجآت:

– قبل سفره، كانت التقارير الواردة من بيروت بشأنه قد تحولت كومة من الأوراق في مكاتب من سبقا بلهم. وهي تقارير تضمنت اتهامات قالها له

الحشهد السياسي

توضيح قوى الأمن عن الرحلة 712 يزيدها غموضاً

بينما يعيش البلد ما يمكن تسميته مرحلة انتظار ظهور الدخان الأبيض لحدث سياسي وآخر ديني هما: تأليف الحكومة وانتخاب البطريك الماروني السابع والسبعين، غطي دخان الرحلة المصرية الرقم 712 لمدير فرع المعلومات على معظم التطورات الداخلية، وخصوصاً بعد «توضيحات» قوى الأمن التي زادت الأسئلة والشكوك بدلاً من إزالتها

الداخلي أن توضحه، رداً على ما ذكره الجديد وتداولته الصحف أمس؟ أولاً ذكرت المديرية، في بيان أصدرته أمس، أن الحسن غادر إلى مصر مساء الاثنين «على متن رحلة عادية وعلنية تابعة لشركة مصر للطيران، في زيارة مقررة منذ فترة، وبناءً على موعد محدد سابقاً مع معالي الوزير رئيس الاستخبارات العامة المصرية اللواء مراد موافي الذي تسلّم منصبه حديثاً على أثر ثورة 2011/1/25»، وأنه عاد مساء أول من أمس «على متن طائرة خاصة مستأجرة من شركة OPEN SKY». ثم أعلنت ثانياً أن الهدف من الزيارة «هو التعارف والبحث في المواضيع الأمنية المشتركة في ضوء التطورات التي شهدتها مصر أخيراً»، قبل أن تتمنى، ثالثاً وأخيراً، على وسائل الإعلام «توخي الدقة في ما تورده من معلومات والتأكد منها قبل بثّها». وإذا كان بيان المديرية لم يأت على ذكر الصديق من قريب أو بعيد، قاصداً

في تعاملها مع الرحلة القاهرية لرئيس فرع المعلومات العقيد وسام الحسن، طبقت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي المثل الشعبي «إجت تكلها عمتها». لأن ما أرادته تعقيباً على ما بثته قناة الجديد عن زيارة الحسن لمصر، حمل «توضيحين» لم يتضمن أيّ منهما جواباً عن السؤال الأساسي، بل إن كل «توضيح» يطرح المزيد من الأسئلة والشكوك بشأن طبيعة الرحلة والهدف منها ودور القائم بها ومن مؤل رحلته.

فتلفزيون «الجديد» ذكر في نشرتيه الإخباريتين، مساء أول من أمس، أن مدير فرع المعلومات الذي تصرّ المديرية على ترفيقته إلى «شعبة» رغم عدم صدور مرسوم بذلك، غادر إلى مصر على متن الرحلة 712 لشركة مصر للطيران، فور بث التلفزيون لتحقيق عن وجود الشاهد زهير محمد الصديق في منطقة مصرية تبعد ساعة ونصف عن القاهرة. فما الذي «يهم» المديرية العامة لقوى الأمن

النفسي غير المباشر لعلاقة زيارة الحسن بالشاهد الطائر من بلد إلى آخر، عبر الحديث عن «هدف» آخر للزيارة، فإن مضمون البيان يفرض طرح جملة تساؤلات بديهية، أولها: لماذا يلتقي مدير فرع في قوى الأمن الداخلي في لبنان خليفة عمر سليمان على رأس الاستخبارات العامة المصرية، في فترة ما زالت فيها مصر مشغولة بالرحلة الانتقالية التي تشهد ما تشهده من حرق ونهب للوثائق الأمنية؟ وبأي صفة قصد العقيد الحسن اللواء موافي لبحث «المواضيع الأمنية المشتركة»؟ وحتى لو انثدب لهذه المهمة، هل حصل على أمر خطّي من وزير الداخلية؟ ثانياً، إذا كانت الزيارة «مقررة منذ فترة، وبناءً على موعد محدد سابقاً»، فلماذا لم يحجز الحسن على متن مصر للطيران أو غيرها، نهاباً وإياباً، بدلاً من الذهاب «على متن رحلة عادية» والعودة على متن طائرة خاصة مستأجرة لا تقل كلفتها عن 12 ألف دولار، فيما الرحلة كاملة، نهاباً وإياباً، وفي الدرجة الأولى، لا تزيد على 850 دولاراً عبر طيران الميدل إيست، وتزيد أو تنقص قليلاً في الشركات الأخرى؟

أما السؤال الأكثر بديهية من كل ما سبق، فهو: إذا كانت الزيارة مقررة سابقاً وللتعارف وبحث مواضيع أمنية مشتركة، فلماذا لم تُعلن إلا بعدما أثّرت في الإعلام؟ من كل هذه الأسئلة، لم يتوافر إلا جواب

واحد، هو أن الحسن لم يسافر بتكليف أو بأمر خطّي من وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال زياد بارود، وحسب، بل إن بارود لم يعرف بالرحلة المصرية إلا بعد إثارها إعلامياً، بدليل أنه طلب من المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، خلال استقباله له أمس، اتخاذ «التدابير والإجراءات المناسبة» في موضوع سفر أحد ضباط المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ومدى مراعاته للقوانين والتعليمات النافذة... وكان بارود يعتمد في ذلك قول المتنبي «فيك الخصام وأنت الخصم والحكم»، لأن بيان «التعقيب والتوضيح» بشأن زيارة الحسن صادر عن المديرية التي يرأسها ريفي.

تعقيب آخر على ما بثّه الجديد، جاء من المكتب الإعلامي اللواء الركن جميل السيد، دعا فيه وزير العدل، بصفته أيضاً رأس النيابة العامة، إلى اتخاذ إجراءات مطالبة السلطات المصرية بتسليم الصديق إلى القضاء اللبناني من دون المرور بالمُدعي العام التمييزي سعيد ميرزا، لكونه متورطاً في هذه القضية». وطالب وزير الداخلية بفتح تحقيق عدلي مع الحسن، في ظروف وأسباب سفره «المفاجئ» إلى القاهرة «بالتزامن مع افتضاح وجود زهير محمد الصديق في مصر»، معتبراً أن أوضاع مصر حالياً لا تسمح للحسن «بالتذرع بأنه ذهب إليها للسياحة أو لإجراء اتصالات مع السلطات الأمنية المصرية التي لا

تزال في مرحلة الثورة وحرق مكاتبها، وليست في وضع يسمح لها بالتنسيق أو بالاستماع إلى العقيد الحسن أو سواه في أمور أخرى». ودعا بارود «بما لديه من صدق وشفافية، إلى إطلاع الرأي العام على نتيجة التحقيق مع العقيد الحسن، بما في ذلك إحالته على القضاء بجرم الاستمرار بحماية شاهد الزور زهير محمد الصديق لتضليل التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري».

السلاح قبل الخطوة

في هذا الوقت، وصلت المواضيع السجالية إلى داخل بكركي، قبل أن يقفل صرحها أبوابه على مطارئة لبنان وبلاد الاغتراب الذين بدأوا مساء أمس خلوتهم الروحانية لانتخاب البطريك السابع والسبعين للموارنة، بعدما كان البطريك السادس والسبعون نصر الله صفير قد أنهى يومه الأخير في السدة البطريكية بالإدلاء بدلوه في موضوع «السلاح»، قائلاً إن وجود السلاح خارج إطار الدولة هو نوع من الشوان، الأمر الذي ردّ عليه العماد ميشال عون، وهو جالس إلى جانب صفير في صالون بكركي، مشيراً أولاً إلى وجود وجهتي نظر في ما يتعلق بموضوع السلاح، وكتلتهما «تريدان خدمة لبنان بالنتيجة»، ثم أعرب ثانياً عن اعتقاده بأن استمرار السلاح خارج إطار الدولة ليس أمراً طبيعياً، قبل أن يستطرد «ولكن بالتخلي عنه